هناك في الجيش تأثير حلقات النظام الاخرى، وتأثير المعارضة، وجمهور الضباط الكبير الصامت.

فهل سيتحالف مبارك وأبو غزالة حرصاً منهما على وحدة النظام ككل، أم ان وزير الدفاع القوي لن يسلم عنانه لحوذي العربة المستجد، كما أسلمه لصاحبها من قبل؟

وكيف سيقيِّم جمهور الضباط الصامت عملية تصفية السادات على أيدي مجموعة عسكرية، واية عبرة سيستخلصها منها؟. وهل سيقبل الجيش بعد رحيل السادات، الرجل التاريخي في ثورة تموز (يوليو) وقائد العبور التاريخي، سياسة تُبلبله وتحيله الى جيش قمع داخلي وتهديد للعرب الآخرين وللافارقة والإيرانيين والافغانيين، حين يدير مثل هذه السياسة، حسني مبارك الذي لم يلعب اي دور في ثورة تموز (يوليو)، ولم يكن له دور متميز في حرب العبور؟

وهناك أيضاً، وضع قوة الامن التي تتبع وزارة الداخلية والتي تحولت في عهد السادات، وخصوصاً بعد انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ الى قوة قمع كبيرة ومدربة. فهل سيقبل نبوي اسماعيل، وزير الداخلية، القوي هو الآخر، في عهد مبارك، دور التابع الذي ارتضاه في عهد السادات، أم أنه طامع في حصة أكبر من التركة؟

وفوق هذا كله، وعلى الدرجة نفسها من الاهمية يدور التساؤل عن الاتجاه الذي ستمضي فيه انشطة المعارضة. هل ستستمر اجراءاتها، للتنسيق بين اطرافها المختلفة، وصولاً الى جبهة واحدة ام ان التيار الديني الذي اعطته الاحداث وزناً اعلامياً كبيراً سيستشعر الرغبة في التميز، فيمضي منفرداً بأمل وراثة النظام، او الانتهاء الى تسوية معه؟ وأطراف المعارضة الذين بدأوا بحمل السلاح واستخدامه، هل سيجدون من يقتدي بهم من الأطراف الاخرى؟ وهل سيؤدي هذا إلى تقوية شكيمة المعارضة، أم الى التأثير سلباً على وحدة صفوفها؟

وإذا اختار العهد الجديد تقديم تنازلات امام المعارضة، بقصد احداث انفراج في الوضع الداخلي، فما الذي ستحدثه هذه التنازلات في صفوف اهل النظام، ومن ستطال من بينهم؟ وما هو الحد الذي ستعده المعارضة مقبولاً منها، وهل ستلتقي اطرافها كلها على صياغة مطالب الحد الادنى، ام انها ستختلف في هذا؟

تدور هذه الاسئلة كلها، بينما تلتقي اطراف المعارضة على التأكيد أن مصرع السادات وجه ضربة قوية كسرت هيبة النظام الذي ورث مبارك بقيته، كما تنتهي إلى التأكيد ان مصير النظام هو الانتهاء الى السقوط. ولا يحمل من الآمال الا اقلها بأن يُقدِم العهد الجديد على تبدلات جوهرية في سياساته تحول دون بلوغه هذا المصير.

مستقبل العلاقات مع الدول العربية

وهنا، ايضاً، تدور اسئلة كثيرة. فقد استندت القطيعة العربية للنظام العربي على قاعدة معارضة مبادرة السادات وسياسة كامب ديفيد والحل المصري ــ الاسرائيلي المنفرد، وعلى تخلي الحكم المصري عن تأييده لمطالب الحد الادنى الفلسطينية المتفق عليها، عربياً، في قمة الرباط.

ومع ذلك، قامت منذ عهد السادات، محاولات علنية وسرية لفك بعض اربطة هذه القطيعة.

والعرب المقاطعون منقسمون، منذ البداية، الى فريقين: عارض احدهما سياسة كامب ديفيد من حيث الجوهر؛ واعترض ثانيهما على بعض مظاهرها، دون ان تمس معارضته جوهر الأمر المتمثل في ان سياسة كامب ديفيد، عنوان لنهج يستهدف ربط الدول العربية بالولايات المتحدة، وبالغرب عموماً ومصالحه.

الفريق الأول ضم، اساساً، الاطراف التي التقت في الجبهة القومية للصمود والتصدي، والفريق الثاني يقف السعوديون بين ابرز ممثليه واكثرهم فعالية. وهذا الفريق الثاني هو الذي ظل ينتظر الفرصة المؤاتية لايجاد صيغة تسمح بإعادة النظام المصري الى حظيرة الصف العربي، من خلال ترضيات يقدمها هذا النظام للمعترضين لا تمس جوهر السياسة الموالية للغرب.

هذه الحقيقة تفعل فعلها الآن، حين يغيب السادات الرمز العربي الاسطع لكامب ديفيد، المعترضة عليه. ولا شك في ان السعوديين ومن معهم، سيجدون في غياب السادات فرصة لتجديد